

Distr.: General
29 June 2023
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات التشريع



الدورة العادية الثانية لعام 2023
28 إلى 31 آب/أغسطس 2023، نيويورك
البند 3 من جدول الأعمال المؤقت
البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

مشروع وثيقة البرنامج القطري للسنغال (2024-2028)

المحتويات

الصفحة

2	أولا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي داخل إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة
4	ثانيا - الأولويات والشراكات في مجال البرامج
9	ثالثا - إدارة البرنامج وإدارة المخاطر
10	رابعا - الرصد والتقييم
12	إطار النتائج والموارد للسنغال (2024-2028)

المرفق



أولا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي داخل إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة

1 - ترد التطلعات الإنمائية للسنغال في خطتها المعنونة "Plan Sénégal emergent" ("خطة السنغال الناشئة") لعام 2014، التي تهدف إلى الوصول بالبلد إلى مركز بلد متوسط الدخل بحلول عام 2035 وتتناول التحديات الإنمائية من خلال ثلاثة محاور هي: (أ) التحول الهيكلي والنمو في الميدان الاقتصادي؛ (ب) رأس المال البشري، والحماية الاجتماعية، والتنمية المستدامة؛ (ج) الحوكمة والمؤسسات والسلام والأمن.

2 - وقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 2 في المائة في المتوسط (2010-2013) إلى 7 في المائة (2015-2019)، وعلى الرغم من الصدمات الخارجية المتتالية التي أسفرت عن هبوط معدل النمو الاقتصادي إلى 1,3 في المائة عام 2020، فقد أبدى الاقتصاد قدرة على الصمود، مع بلوغ معدل النمو 6,1 في المائة عام 2021. وتباطأ معدل النمو ليلبغ 4,8 في المائة عام 2022 بسبب انخفاض الطلب وارتفاع الأسعار. وتقدر شركة Rystad Energy⁽¹⁾ الموارد النفطية المؤكدة والمحتملة للسنغال بـ 15 بربمبيلون برميل، وهو ما يعادل 15 بربمبيلون برميل للفرد من هذه الموارد - أقل من نيجيريا (45) وأنغولا (140) وغابون (360) - ويشكل مصدرا مهما للإيرادات الإضافية ولكن ليس بالحجم الكافي لإحداث تحول في البلاد. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لدراسة تستكشف الاستخدام الأمثل والمستدام لعائدات النفط في الاستثمارات الحكومية ذات الأولوية، والتنويع الاقتصادي، وإنشاء صندوق للحفاظ على الاستقرار عبر الأجيال⁽²⁾.

3 - ويقدر عدد السكان في عام 2023 بـ 18,3 مليون نسمة (50,3 في المائة من النساء و 49,7 في المائة من الرجال). وتقل أعمار 76 في المائة من السكان عن 35 عاما، ويعيش 23 في المائة منهم في العاصمة داكار. وعلى الرغم من انخفاض معدل الفقر من 42,8 في المائة في عام 2011 إلى 37,8 في المائة في عام 2019، انخفض دليل التنمية البشرية إلى 0,511 في عام 2021، مع معامل جيني قدره 0,351 وقيمة مرتفعة لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين (0,523). ويؤثر معدل البطالة بشكل غير متناسب على النساء (26,3 في المائة) مقارنة بالرجال (9,3 في المائة)، وأقفر المناطق هي تامباكوندا (61,9 في المائة) وسيديو (66 في المائة).

4 - وتستثمر الحكومة في البنية التحتية لتحفيز نمو يقوده القطاع الخاص وتكوين الثروة وفرص العمل للشباب الذين يشكلون ثلث السكان. وفي عام 2022، أصدرت الحكومة خطة عمل في حالات الطوارئ لإدارة المخاطر المتعلقة بتغير المناخ والكوارث، التي تتخذ شكل الفيضانات وحالات الجفاف، والتي أدت إلى تشرد الآلاف وكان لها آثار شديدة على الدخل والعمالة. ويواجه البلد مخاطر تشمل تداعيات المناخ الانتخابي المتوتر واحتمال انعدام الأمن عبر الحدود، مما قد يعوق استغلال الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

(1) Opportunities and Challenges for Senegal in Oil and Gas Production: Lessons Learned from Other New Producers. William Davis and David Mihal, May 2021

(2) Allocation of resources from the distribution of oil and gas revenues in Senegal, Operational Monitoring Office of the PSE, UNDP, 2022

5 - وتعكف الحكومة على وضع خطتها للإجراءات ذات الأولوية للفترة 2024-2028، وتقوم الأمم المتحدة، في تناغم مع ذلك المسعى، بوضع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2024-2028، الذي يتسق بتبويب نتائجه مع المحاور الإنمائية الثلاثة للخطة. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ رؤية "خطة السنغال الناشئة" المتمثلة في "بزوغ السنغال في عام 2035 كبلد يضم مجتمعا قوامه التضامن وسيادة القانون"، من خلال إطار التعاون، مع ضمان عدم ترك أحد خلف الركب بتوفير فرص العمل لأضعف الفئات، وتعزيز الاستدامة، وبناء القدرة على الصمود. ويعتمد الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال نظام التخطيط الوطني، نهجا استراتيجيا تجميعيا ذا مسارين يركز على المحورين 1 و 3 من "خطة السنغال الناشئة". وتم باستخدام التعليقات على تجربة البرنامج الإنمائي في ظل إطار التعاون السابق وأثناء إعداد نظرية التغيير البرنامجي تحديد ركيزتين متعاضدتين للبرنامج الإنمائي، وهما (أ) المشاركة والقدرة على الصمود على الصعيدين الفردي والمجتمعي، وتعزيز النظم وقدرة المؤسسات على الصمود بتعزيز الحوكمة الديمقراطية والتماسك الاجتماعي؛ (ب) تعزيز الشمول والمساواة والاستخدام المستدام للموارد. وتتوافق ركيزتا البرنامج القطري مع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025، ومع 'وعد أفريقيا' بعدم ترك أحد خلف الركب. وتماشيا مع الخطة الاستراتيجية ووعد أفريقيا، سيستخدم البرنامج الإنمائي الرقمنة وتمويل التنمية كحافز للتعبيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

6 - ويعمل البرنامج الإنمائي مع الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لتيسير الوصول إلى المجتمعات الضعيفة وإشراكها في برامجها الموجهة للفقراء. وتكمن ميزته النسبية في وضعه الفريد التي يتولى من خلاله قيادة أولويات الحوكمة في الأمم المتحدة ومع الشركاء الآخرين. والبرنامج الإنمائي هو كيان الأمم المتحدة الوحيد الذي يعمل مع المجتمعات المحلية، من خلال مختبره للتسريع ('AccLab')، على إيجاد حلول محلية لتحديات التنمية تراعي الاعتبارات الجنسانية.

7 - وكما أوصي به في تقييم البرامج القطرية الذي أجره مكتب التقييم المستقل في عام 2022، سيستفيد البرنامج الإنمائي من شراكته مع الوزارات المسؤولة عن التخطيط والمالية لدعم تنسيق السياسات العامة واتساقها من أجل التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي، مع التركيز على المرأة والشباب وعلى أضعف الفئات السكانية. وكان لتعدد أطر السياسات الإنمائية في السنغال آثار على اتساق نظام وتسلسل التخطيط، مع إحداث أثر سلبي على فعالية السياسات العامة. واستجابة لذلك، اعتمد توجيهي جديد لنظام التخطيط الوطني في عام 2022، بدعم من البرنامج الإنمائي، لتعزيز اتساق السياسات القطاعية؛ وتحسين آليات الرصد والتقييم للمشاريع والبرامج والسياسات؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على التحليلات الاستشرافية.

8 - وتمخض تقييم البرامج القطرية عن توصية بأن يستفيد البرنامج الإنمائي من ميزته النسبية وأن يواصل عمله في مجالات الحوكمة؛ والنمو الشامل والقدرة على الصمود؛ وتغيير المناخ وحماية النظم الإيكولوجية، وإعطاء الأولوية للدعم على المستوى الاستراتيجي، تماشيا مع "خطة السنغال الناشئة" وأهداف التنمية المستدامة؛ وبأن يعجل البرنامج الإنمائي بوضع الصيغة النهائية لاستراتيجيته للمساواة بين الجنسين والتصديق عليها للنهوض بتعميم البرامج. وجرى التصديق على الاستراتيجية الجنسانية للمكتب القطري وأدرجت توصياتها في وثيقة البرنامج القطري وفي "خطة السنغال الناشئة".

9 - وسيقدم البرنامج الإنمائي تنفيذ الأولويات الوطنية الرئيسية، وسيقوم، كما هو مبين في الإطار المالي الوطني المتكامل، بتعزيز تعبئة ومواءمة التمويل المحلي من القطاعين العام والخاص للتعبيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، سيدعم البرنامج الإنمائي تنفيذ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وسيواصل ما يقوم به من دعوة وما يقدمه من دعم تقني لفتح المجال للاستفادة من الآليات الدولية لتمويل المناخ وآليات التمويل المبتكرة وإدارة الآليات المتعددة الجهات المانحة لتحقيق النتائج المناخية المشتركة، بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبنك التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، وكذلك المؤسسات المالية المحلية والإقليمية، وذلك كله على النحو المنصوص عليه في الإطار المالي.

10 - وسيستفيد البرنامج الإنمائي من خبرته في تصميم وتنفيذ برامج متكاملة مثل منصة كوفيد-19، وخطط التنمية البلدية، والنهج المجتمعية للقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ في المناطق المعرضة للتأثر الشديد، وذلك لبناء قدرة الفرد والمجتمع على الصمود. وسيتعاون في المقام الأول مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لإقامة شراكة واسعة تركز على بناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ في المناطق والقطاعات المعرضة للتأثر الشديد بتغير المناخ، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب في المناطق الريفية.

11 - وسيجري توسيع نطاق النهج القائمة على المناطق التي تتفقد بنجاح في مجتمعات محلية معينة على سبيل التجريب (سانديارا وبارني ومونرولان ونديافات وندوب)، بما في ذلك في المناطق الحدودية، عن طريق العلاقات التآزرية مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وستركز هذه النهج على تحقيق اللامركزية في السياسات العامة، والتشخيص الاقتصادي المحلي، واستغلال الإمكانيات الموجودة، مع إعطاء الأولوية للمستفيدين المستهدفين بخدمات البرنامج الإنمائي مثل الشباب، ورواد الأعمال في القطاع غير النظامي (بمن فيهم طلاب الكتاتيب)، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمجتمعات الفقيرة في المناطق الحضرية والريفية، بما في ذلك المناطق الحدودية. وسيستفيد البرنامج الإنمائي على شراكاته مع المؤسسات الحكومية، والجمعية الوطنية، والسلطات المحلية والبلديات، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والقطاع الخاص، ومنظومة الابتكار، والشركاء في التنمية.

ثانياً - الأولويات والشراكات في مجال البرامج

12 - سيسعى هذا البرنامج القطري إلى إعمال مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب بتحقيق تغيير تحويلي من خلال الحد من الفقر وعدم المساواة والبطالة بشكل كبير. وهو يهدف إلى تعزيز النمو الاجتماعي - الاقتصادي الشامل والمستدام والقادر على الصمود في مواجهة الصدمات على الصعيدين الوطني والمحلي، مع تعزيز المؤسسات ونظم المساءلة وتحسين قدرات الأفراد لإتاحة المجال لتطبيق مفهوم المساءلة المتبادلة.

13 - ولضمان التوافق مع إطار التعاون، سيعطي البرنامج القطري الأولوية للاتساق والشمول في نظم التخطيط على المستويات الوطني والمحلي والقطاعي. وسيعمل المكتب القطري مع العديد من مؤسسات الأمم المتحدة - مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بشأن القدرة على الصمود في المجال الغذائي والعمل المناخي، ومع صندوق الأمم المتحدة لسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في مجال تمكين الشباب والمرأة. وسيقيم البرنامج الإنمائي شراكة مع مكتب

الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وصندوق الأمم المتحدة للمشروع الإنتاجية لإضفاء الطابع الإقليمي على أهداف التنمية المستدامة والحوكمة المحلية، وتعزيز نظم المساءلة لزيادة إشراك الفئات الضعيفة والمؤسسات المتجاوبة.

14 - وسيشارك البرنامج الإنمائي في مشاورات وحوارات استراتيجية مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لتحديد أدوار كل كيان ومسؤولياته في تحقيق النتائج. وستوضع خطط عمل مشتركة تحدد الإجراءات والنواتج المطلوبة. وسيقوم البرنامج الإنمائي بالرصد والإبلاغ فيما يتصل بالتقدم المحرز في الجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق نتائج إطار التعاون، مع إبراز مساهمات كل منظمة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التعاون. وسيحرص البرنامج الإنمائي على أن تكون شراكاته فعالة، وأن يكمل بعضها بعضاً، وأن تؤدي إلى تحقيق الأهداف المشتركة.

15 - وبافتراض الاستقرار السياسي، واستهداف أفقر الفئات وأضعفها بشكل جيد، والتمكن من تخفيف حدة المخاطر بصورة جيدة، سيؤدي دعم البرنامج الإنمائي للاتساق والشمول في نظام التخطيط على المستويات الوطني والمحلي والقطاعي، وإضفاء الطابع الإقليمي على أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز نظم المساءلة إلى زيادة مشاركة الفئات الضعيفة والمؤسسات المتجاوبة، مما سيساهم في تحقيق التماسك الاجتماعي في سنغال أكثر قدرة على الصمود مع انخفاض معدلات الفقر وعدم المساواة.

16 - وسيدعم البرنامج القطري الزراعة الشاملة المراعية للبيئة، وسلاسل القيمة، وريادة الأعمال، والحماية الاجتماعية، واستخدام الإيرادات المتأتية من الموارد الاستخراجية بحصافة، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وإيجاد فرص العمل. وسيرمي إلى تحسين ثقة المواطنين في النظم الحكومية وتشجيع الاستثمار الخاص والعام والنمو المستدام الشامل للجميع.

17 - ويرى البرنامج الإنمائي أن نتائج إطار التعاون مترابطة، وبالتالي يجب اتباع نهج إنمائي شامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيخلق البرنامج الإنمائي علاقات تآزر بين مختلف أولويات البرنامج القطري مع الحرص على اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، وبالتالي التشديد على مبدئي عدم ترك أحد خلف الركب وضمان احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

18 - ويهدف البرنامج القطري، بما يتماشى مع إطار التعاون، إلى تعزيز نظام التخطيط الوطني بتحسين الاتساق في الحوكمة والوقاية والتماسك الاجتماعي. ويشكل تسريع الاستراتيجيات الرقمية والجنسانية تدابير شاملة تهدف إلى توفير حلول قابلة للتكيف ومبتكرة ومستدامة في المجالات ذات الأولوية.

19 - وسيساعد البرنامج الإنمائي المؤسسات الوطنية على الوصول إلى المعارف والموارد من خلال البحوث والدراسات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولا سيما في مجالات رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً (بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، وتنفيذ النظام الاتحادي، والأعمال التجارية، وحقوق الإنسان. وسيستفيد البرنامج الإنمائي من شبكته المكونة من مراكز السياسات العالمية، والمكاتب القطرية، وشبكات الممارسين، ومختبرات التسريع لربط السنغال بالمعارف والخبرات والممارسات الجيدة على الصعيد العالمي.

ألف - تعزيز الحوكمة من أجل التنمية والقدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي

20 - هذه الركيزة ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل للسنغال من خلال توفير الرؤية والتخطيط الاستراتيجي والتنسيق الفعال للسياسات. وهي تشكل عاملاً محفزاً لمحوري التنمية: (أ) الحوكمة والقدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي، (ب) والنمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع. وينطوي نظام التخطيط الوطني على تحسين قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ خطط شاملة للجميع وقائمة على الوعي بالمخاطر، وعلى تقييم السياسات على جميع مستويات الحوكمة.

21 - وسيساهم البرنامج الإنمائي في تعزيز نظام التخطيط الوطني لتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق نظم متكاملة وتشاركية وشفافة للتخطيط والميزنة والرصد-التقييم والإبلاغ. وترمي هذه المساهمة إلى تعزيز قدرة نظام التخطيط الوطني، من منظور الحوكمة، على ضمان تلاقي واتساق السياسات والاستراتيجيات والخطط القطاعية. وستركز الجهود على تطوير التنسيق والتأزر بين الوزارات، وعلى الربط الشبكي بين وحدات التخطيط والدراسة التابعة للوزارات التقنية وأجهزة التخطيط الإقليمي والسلطات المحلية. وستستخدم أساليب مبتكرة لإدارة البيانات، مثل الذكاء الاصطناعي و'البيانات الضخمة'، للتحليل والتخطيط على أساس حقوق الإنسان والنتائج والتركيز على أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب.

22 - وسيتولى البرنامج الإنمائي الدعوة والدعم التقني لتنفيذ الإصلاحات المنبثقة عن مبادرة شفافية المالية العامة، التي تُدمج التطورات في المعايير الدولية لبناء القدرات وتحقيق الشفافية في استخدام الأموال العامة. وسيتم تعبئة أفرقة الميزانية والمالية، والقطاع الخاص، والجمعية الوطنية ولجانها المتخصصة للإسراع بوتيرة إجراء عمليات التكييف والتعديل التشريعية اللازمة وتحسين دورها في مراقبة العمل العام ورصده. وسيعمل البرنامج الإنمائي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وجهات أخرى من الشركاء الثنائيين، مثل بلجيكا وفرنسا وكسمبرغ وكندا، وشركاء غير تقليديين، مثل شركة ماستركارد، لتحقيق أهدافه. وسيقيم البرنامج الإنمائي شراكة مع القطاع الخاص لتعبئة الاستثمارات وإيجاد فرص عمل مستدامة لصالح الفئات السكانية الضعيفة.

23 - وسيواصل البرنامج الإنمائي دعم الحوكمة المحلية المرتكزة على أهداف التنمية المستدامة، والمساهمات المحددة وطنياً، وغير ذلك من الأطر الدولية ذات الصلة من خلال إدماجها في عمليات التخطيط والميزنة والرصد - التقييم، وسيدعم تنفيذ المشاريع على نحو تشاركي شامل للجميع، وخاصة في المناطق الهشة الممتدة عبر الحدود. وعلى النحو المبين في الخطة الاستراتيجية، سيعتمد البرنامج القطري على التحول الرقمي لتحفيز توليد القيمة المضافة في توفير الخدمات للمستخدمين (مثل القضاء الإلكتروني، والتطبيب عن بعد، والأقاليم الإلكترونية) عن طريق رقمنة الإجراءات الإدارية.

24 - ويعترف كل من "خطة السنغال الناشئة" وخطة الإجراءات ذات الأولوية وإطار التعاون باللامركزية كاستراتيجية مهمة لتسهيل تحقيق نتائج التعاون. وسيدعم البرنامج الإنمائي الحوكمة التحويلية والعادلة والشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة ضمن الإطار من خلال البناء على دعمه للكيانات الحكومية على المستوى المركزي ومساعدة وزارة الحكم المحلي في تنفيذ خطة اللامركزية. وسيوفّر البرنامج الإنمائي الأدوات والمنهجيات والقدرات اللازمة لدعم الشراكة بين منظمات الأمم المتحدة والحكومة من أجل تقديم الخدمات بفعالية، بما في ذلك فيما يتعلق باللامركزية المالية.

- 25 - وسيقدم البرنامج الإنمائي الحكومة في تنفيذ إصلاح الخدمة المدنية وتحديث الإدارة العامة ورقمنتها، مع التركيز على تحسين تقديم الخدمات العامة، والحد من الفساد، وتحسين الكفاءة والشفافية الإدارية. وبالتعاون مع الشركاء في التنمية ومنظمات المجتمع المدني، سيدعم البرنامج الإنمائي تنفيذ خطة العمل الوطنية لمنع الفساد ومكافحته.
- 26 - وسيعمل البرنامج الإنمائي مع مؤسسات وأوساط الحوكمة لإنشاء منصات للحوار والتشارك في إيجاد حلول سياساتية تحد من عدم المساواة والإقصاء والتمييز للفئات الضعيفة مثل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات.
- 27 - وسيدعم البرنامج الإنمائي مشاركة الناس وإمكانية لجوئهم إلى العدالة باستخدام التكنولوجيات الحديثة لزيادة إمكانية الوصول إلى العمليات التشريعية والرقابية والقضائية، مع الإشارة إلى أن إمكانية اللجوء إلى العدالة تشمل مشاركة المواطنين في عملية الحوكمة وتهيئة بيئة مؤاتية للعدالة الاجتماعية. وسيدعم البرنامج الإنمائي هذه الجهود بالعمل مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز سيادة القانون والعدالة والتماسك في البلد.
- 28 - وسيكثف البرنامج الإنمائي دعمه للبرنامج الطارئ لتطوير المحاور والأقاليم الحدودية من خلال تجديد البنية التحتية للوقاية والسلام وزيادة حجمها. وسيدعم البرنامج الإنمائي التعاون بين السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية لتعميق الخطاب الديمقراطي والتصدي لإرث الإفلات من العقاب. وبالتركيز على الشباب والنساء في المناطق الحدودية، ستيسر هذه التدخلات المشاركة المدنية للشباب والتماسك الاجتماعي ومنع نشوب النزاعات والتطرف العنيف. وسينظر البرنامج الإنمائي في إقامة أنشطة مع البلدان المجاورة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتعزيز التدخلات في المناطق الحدودية.
- 29 - وسيواصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم الانتخابي بالاشتراك مع منظمات من المجتمع المدني مثل هيئة تضامن النساء الأفريقيات، التي تتألف من 50 منظمة من المجتمع المدني؛ وهيئات إدارة الانتخابات؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وسيعمل البرنامج الإنمائي مع الشركاء المحليين على تعزيز مشاركة المواطنين في العمليات الديمقراطية وتثقيف الناخبين، والتفاعل والتعاون مع أصحاب المصلحة، وإعمال المسؤولية المدنية، واستخدام التكنولوجيات الرقمية، ومكافحة المعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية.

باء - تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمراعي للبيئة والشامل للجميع

- 30 - سيدعم البرنامج الإنمائي المؤسسات الوطنية في تعزيز النمو الشامل للجميع والمراعي للبيئة باعتباره محركاً للحد من الفقر والبطالة وهيمنة الاقتصاد غير النظامي والضعف، وكذلك لبناء القدرة على الصمود وإيجاد اقتصاد خفيض الكربون. وسيشمل ذلك إسداء المشورة في مجال السياسات، وتعزيز القدرات، وتقديم الدعم التقني لتصميم إطار مالي وطني متكامل مراعي للاعتبارات الجنسانية واستراتيجية مستدامة للخروج من فئة أقل البلدان نمواً والأدوات ذات الصلة، ولتنفيذ هذه الأمور بصورة شاملة للجميع. وسيكفل نهج النمو الشامل للجميع استعادة أضعف الفئات من المشاريع والبرامج الوطنية ومساهمتها بصورة مجدية في إحراز التقدم الإنمائي.

- 31 - وسيدعم البرنامج الإنمائي توطيد الإصلاحات، وبناء القدرات، وسد الفجوات في المهارات، ودعم تهيئة بيئة مؤاتية لإيجاد فرص العمل والتطوع، مع التركيز على النساء والشباب والفئات المهمشة في

القطاعين النظامي وغير النظامي. ولزيادة فرص العمل، سيدعم البرنامج الإنمائي ريادة الأعمال والمؤسسات الناشئة المبتكرة، وسلاسل القيمة الزراعية الخضراء ذات الأثر الكبير لإيجاد فرص للعمل الكريم والمستدام، وسبل العيش القائمة على المنتجات المحلية، والسياحة المستدامة والمتخصصة.

32 - وسيواصل البرنامج الإنمائي تعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية للمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتوعية، وبناء القدرات من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإدارة الآثار الناتجة عنها. وسيقوم البرنامج الإنمائي بتعبئة القطاع الخاص ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون، ووزارة المالية والميزانية، ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووزارة البيئة، من أجل توفير فرص العمل وتحسين بيئة الأعمال، مما يساهم في الانتقال إلى اقتصاد نظامي خفيض الكربون.

33 - وسيتم تعزيز الدعم المقدم لقطاع غير النظامي بالبناء على الدروس المستفادة من المشاريع السابقة، مثل دعم الأسر للمساعدة على انتظام الأبناء في الدراسة ومنصة كوفيد-19 المخصصة للأشخاص الضعفاء في القطاع الإنتاجي. وسيُنصَب التركيز على ما يلي: (أ) تقديم دعم تقني لامركزي جيد النوعية من أجل تعزيز/إعادة توجيه خطط الأعمال؛ (ب) توفير إمكانية الحصول على الأراضي (ولا سيما للنساء)؛ (ج) إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود فيما يتعلق بالأقطاب الزراعية وسلاسل القيمة؛ (د) تطوير حلول رقمية من خلال منصات تعزز النفاذ إلى الأسواق والابتكارات المالية والتكنولوجية والخضراء؛ (هـ) استفادة قطاعي الاقتصاد النظامي وغير النظامي من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال فرص النفاذ إلى الأسواق، وتمييز المنتجات بالعلامات التجارية، ومرافق التخزين. وسيتم النهوض بظروف العمل وسبل الحصول على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية بشكل منهجي لأصحاب الأعمال وأسرهام لضمان الاستدامة.

34 - واستناداً إلى الشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، سيبدأ تنفيذ خطة لتعبئة المغتربين دعماً لأهداف الحكومة، ولا سيما: (أ) تعبئة مهارات السنغاليين في الخارج من أجل التنمية المحلية؛ (ب) تشجيع السنغاليين المقيمين في الخارج على القيام باستثمارات في السنغال، وخاصة في مناطقهم المحلية الأصلية؛ (ج) دعم إعادة إدماج السنغاليين العائدين أو الراغبين في العودة.

35 - وسيعمل البرنامج الإنمائي مع الحكومة بشأن إدارة الموارد الطبيعية لضمان استخدام عائدات النفط والغاز وتقاسمها على نحو شامل للجميع ومستدام ومنصف. وسيدعم البرنامج الإنمائي السنغال في استحداث ممارسات إدارية مستدامة تعود بالنفع على الاقتصاد وعلى الشعب. وسيشمل هذا الدعم بذل جهود لضمان شفافية آليات تقاسم الإيرادات لتعزيز النمو الشامل للجميع، وبناء قدرات الهيئات التنظيمية لضمان الاستدامة البيئية، وتعزيز فرص التنمية الاقتصادية المحلية. وبالتركيز على ممارسات الإدارة المسؤولة والمستدامة، سيساعد البرنامج الإنمائي السنغال على تعظيم الفوائد التي تجنيها من مواردها الطبيعية مع تجنب الآثار البيئية والاجتماعية السلبية.

36 - وسيركز البرنامج الإنمائي على علاقة الترابط بين الاقتصاد والبيئة وتغير المناخ لمعالجة المجالات ذات الأولوية، المتمثلة في حماية البيئة والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية، المدرجة في 'خطة السنغال الناشئة الخضراء'، وذلك من أجل نمو اقتصادي عادل ومستدام وشامل للجميع وتحولي، بهدف تعزيز فرص الحصول على الطاقة المتجددة بكلفة ميسورة وإيجاد الحلول المستدامة القائمة على الطبيعة من أجل تنمية خفيفة الكربون قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ. وسيطبق نهج

قائم على حقوق الإنسان بالتعاون مع أصحاب المصلحة، حيث يجري إدماج الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وستتيم الحوكمة وفقا لهذا النهج الذي سيراعى فيه أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وسيدمج البعد الجنساني والبعد المتعلق بالإعاقة في تصميم السياسات وتنفيذها ورصدها، إذ غالبا ما يكون النساء والأشخاص ذوي الإعاقة أشد الناس تضررا من الآثار الضارة لتغير المناخ والتدهور البيئي والأزمات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي وفقدان سبل العيش وزيادة العنف العائلي. وسيساعد البرنامج في وضع البلد على مسار التنمية المستدامة، مع تحقيق أهدافه المتعلقة بخفض الانبعاثات.

37 - وسيتعاون البرنامج الإنمائي مع الحكومة والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى على تحقيق الأهداف المناخية والبيئية الوطنية في قطاعات الطاقة والزراعة والحراجة وإدارة النفايات. وسيعود ذلك بالفائدة على الشباب والنساء في المناطق الريفية والحضرية الأكثر تضررا من تغير المناخ (الأجزاء الغربية والجنوبية من البلد). وسيعزز البرنامج الإنمائي تعاونه مع القطاع الخاص على تعزيز الإنتاج النظيف والمتنوع، وعلى وضع آليات تمويل تمكن الصناعة والمجتمع من المساهمة في استجابة وطنية لتغير المناخ تقلل من الأثر على المسطحات الطبيعية والنظم الإيكولوجية. وسيعمل البرنامج الإنمائي مع منظمة الأغذية والزراعة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والمنظمات الشريكة، مثل مبادرة الجدار الأخضر العظيم، من أجل تعظيم الآثار الإيجابية لهذا التدخل. وستعمل كيانات الأمم المتحدة معاً لتعزيز أوجه التآزر وتحقيق النتائج المثلى من تدخلات كل منها في مجالات التنمية المستدامة والحد من الفقر وحماية البيئة.

38 - ولتحسين نظم الإنذار المبكر والتأهب للمخاطر وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود، سيعمل البرنامج الإنمائي مع منظمة الأغذية والزراعة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومع المنظمات الشريكة الأخرى في الإطار الإقليمي لإدارة مخاطر الكوارث، وفقا لإطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وبرنامج "العرض المقدم لمنطقة الساحل" (The Sahel Offer). وسيتبادل البرنامج الإنمائي المعارف بشأن تغير المناخ وخيارات التكيف معه في قطاعات رئيسية مثل النقل والصحة والزراعة ومصائد الأسماك والمناطق الساحلية. وهذا سيرشد المجتمعات المحلية ويعدها بشكل أفضل لتحسين قدرتها على التكيف مع آثار تغير المناخ.

ثالثا - إدارة البرنامج وإدارة المخاطر

39 - تحدد وثيقة البرنامج القطري هذه مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النتائج الوطنية، وهي بمثابة الوحدة الأساسية للمساءلة أمام المجلس التنفيذي عن مدى ملاءمة النتائج والموارد المخصصة للبرنامج على المستوى القطري. ويرد وصف لأوجه مساءلة المديرين على الصعيدين القطري والإقليمي وعلى صعيد المقر فيما يخص البرامج القطرية في سياسات وإجراءات البرامج والعمليات وفي إطار المراقبة الداخلية.

40 - وسينفذ البرنامج على الصعيد الوطني. وعند الضرورة، يمكن الاستعاضة عن التنفيذ الوطني بالتنفيذ المباشر لجزء من البرنامج أو كله للتمكين من الاستجابة للظروف القاهرة. وسيستخدم النهج المنسق للتحويلات النقدية بطريقة منسقة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لإدارة المخاطر المالية. وستتأط بالمشاريع المعنية المسؤولية عن وضع تعاريف وتصنيفات التكاليف المتكبدة لضمان فعالية البرنامج والنشاط الإنمائي.

41 - ولتعزيز مبدأ 'توحيد الأداء' وتأثير النتائج، سينفذ البرنامج الإنمائي برامج مشتركة عن طريق أفرقة الأمم المتحدة المعنية بالنتائج والأفرقة العاملة التابعة للأمم المتحدة، ويتولى البرنامج الإنمائي قيادة هذه

البرامج من جانبي الحوكمة والبيئة ويؤدي دورا هاما في تحقيق النمو التحويلي الشامل للجميع. وسيقيم البرنامج الإنمائي شراكات جديدة وسيتمد نُهجاً مبتكرة لإدارة البرامج من خلال مختبر التسريع وباستخدام الذكاء الاصطناعي.

42 - وسيأتي عام 2024، الذي سيشهد انتخابات، بفرص ومخاطر بالنسبة للسنغال. فبينما تتيح الانتخابات للشعب فرصة لاختيار القادة الذين يمكنهم المساعدة في تحقيق تطلعاته، فإن تركيز الاهتمام على الحملات الانتخابية قد يتسبب في تأخير تنفيذ البرامج. وقد يتعين على برنامج البرنامج الإنمائي أن يتكيف مع رؤية أي إدارة تصل إلى الحكم. وسيستفيد البرنامج الإنمائي من شراكته مع منصة أوتو، التي تضم 50 منظمة نسائية غير حكومية تعمل على تعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات، لنشر الرسائل المدنية ورسائل السلام وتزويد النساء والشباب بفرص لتوليد الدخل. وسيقود البرنامج الإنمائي خطة للدعوة والتواصل. ويتعاون البرنامج الإنمائي مع الوكالة الوطنية للإحصاءات والديمقراطية ومكتب الرصد التشغيلي لخطة السنغال الناشئة من أجل تحسين الاستهداف المراعي للاعتبارات الجنسانية باستخدام الذكاء الاصطناعي لمعالجة ضعف أداء الحكومة على صعيد استهداف الفئات السكانية الضعيفة. ويمكن أن يؤدي الأثر المحتمل للصدمة، مثل الكوارث الطبيعية أو النزاعات أو التراجع الاقتصادي، إلى زيادة الضعف والإقصاء، ولا سيما بالنسبة للفئات المهمشة. وصدق البرنامج الإنمائي على استراتيجيته الجنسانية في عام 2023، وهو سيستفيد من النواتج الموصى بها لتعميم مراعاة المنظور الجنساني والنهوض به في المؤسسات العامة والخاصة وفي بيئات المكاتب. ويتمثل أحد المخاطر على صعيد تعبئة الموارد في أن الجهات المانحة قد تستخدم وكلاءها المنفذين بدلا من البرنامج الإنمائي. وسيشدد البرنامج الإنمائي على التعاون التقني والمالي، وسيركز على المبادرات المؤثرة والموجهة نحو تحقيق النتائج، وسيدعو الحكومة والشركاء إلى تنسيق التدخلات ومواءمتها.

43 - ونظرا لانتماء البلد إلى منطقة الساحل، هناك فرص لإفادة الشباب والنهوض بالموارد غير المستغلة مثل الطاقة الشمسية، ولكن هناك أيضا مخاطر متمثلة في تدهور الأراضي وتقلبية المناخ، وكذلك شدة التعرض لمخاطر الجريمة والنزاع المسلح. ويمثل الشباب فرصة باعتبارهم العمود الفقري للتنمية، وتهديدا إذا لم يتم الاستثمار لجعلهم منتجين. وسيبني هذا البرنامج على برنامج "العرض المقدم لمنطقة الساحل" والبرامج الاستشارية المصممة في إطار مبادرة الجدار الأخضر العظيم لضمان استراتيجية شاملة للجميع ومتسمة بالمسؤولية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

رابعا - الرصد والتقييم

44 - ستجري مواءمة نظام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للرصد والتقييم مع آليات الرصد والتقييم والمبادئ التوجيهية لإطار التعاون. وسيتم إضفاء الطابع المؤسسي على النهج التجميعي المتبع، وستجرى سنويا عملية تخطيط متكاملة لتعزيز علاقات التآزر وضمان اتساق التدخلات واستمرار المواءمة مع الأولويات الوطنية.

45 - وعلى المستوى البرنامجي، ستجرى استعراضات نصف سنوية وسنوية يُستشهد فيها بالبيانات المستمدة من المؤشرات (البرنامج القطري والإطار المتكامل للنتائج والموارد)، والنتائج المستمدة من المشاريع والشركاء، والبيانات المتعلقة برصد المخاطر، وتحليل السياق الإنمائي. وسيجري اختبار نظرية البرنامج للتغيير بوتيرة سنوية، وسيجري تحديثها إذا لزم الأمر. وسيساعد الرصد (اللجان التوجيهية الفصلية للمشاريع،

واستعراضات منتصف المدة والاستعراضات السنوية للبرنامج، والزيارات المشتركة إلى المواقع) في إبقاء البرنامج على المسار الصحيح ومعالجة مسائل التنفيذ اليومي، بينما يُسترشد بالتقييمات المقررة في الجدول الزمني في عمليات اتخاذ القرار لإعادة توجيه البرنامج وإعادة تكييفه، والاستفادة من الدروس المستخلصة، وتعزيز القدرات.

46 - وبما أن توافر البيانات لا يزال يشكل تحدياً، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي والمحلي، سيوفر البرنامج الإنمائي أنشطة لبناء قدرات موظفيه وشركائه في مجال الرصد والتقييم. وبالتعاون مع مكتب المنسق المقيم، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونيسف، ومنظمة الأغذية والزراعة، وشركاء مثل الاتحاد الأوروبي، سيدعم البرنامج الإنمائي بناء قدرات النظام الإحصائي الوطني، والوكالة الوطنية للإحصاءات والديمقرافيا، ووزارتي التخطيط والرصد لتوليد بيانات مصنفة موثوقة من خلال المسوح والتعدادات، ومن خلال النهج المبتكرة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة للإبلاغ بشكل أفضل عن صياغة السياسات وعن رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتقييمه، وبخاصة الإطار المالي الوطني المتكامل.

47 - وستخصّص نسبة 15 في المائة من الموارد لإقامة مشاريع مراعية للاعتبارات الجنسانية. وسيحرص البرنامج الإنمائي على أن يُدمج المؤشر الجنساني في جميع المشاريع ويستخدمه كأداة لتخصيص الموارد وتقديم الدعم للمبادرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيكفل المكتب القطري مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جميع التقييمات.

48 - وسيخصّص البرنامج الإنمائي ما لا يقل عن 5 في المائة من ميزانيته البرنامجية لجمع البيانات ولرصد البرنامج وتقييمه.

إطار النتائج والموارد للسنگال (2024-2028)

الأولوية أو الهدف الوطني: التحول الهيكلي للاقتصاد والنمو - الأهداف 1 و 2 و 3 و 5 و 6 و 7 و 8 و 9 و 10 و 11 و 12 و 13 و 14 و 15 و 17 من أهداف التنمية المستدامة

النتيجة رقم 1 من نتائج إطار التعاون التي يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور في تحقيقها - بحلول عام 2028، تكون نظم الإنتاج، بما في ذلك المنظومات الغذائية، قد نُظمت بطريقة تحفظ البيئة، وتحفز ريادة الأعمال والابتكار التكنولوجي، وتضمن فرص العمل اللائق للسكان، ولا سيما أضعف الفئات، بمن فيهم الشباب والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون، في المناطق الريفية وشبه الحضرية.

نتيجة الخطة الاستراتيجية ذات الصلة: 1 - تسريع التحول الهيكلي، ولا سيما التحولات المراعية للبيئة والشاملة للجميع والرقمية

المؤشر (المؤشرات)، وخط (خطوط) الأساس، والهدف (الأهداف) في نتيجة إطار التعاون	مصدر البيانات، وتواتر جمع البيانات، والمسؤوليات	النواتج الإرشادية للبرنامج القطري	الشركاء الرئيسيون/الشراكات/الأطر	التكلفة المقدرة للنتيجة (بآلاف الدولارات)
1-1 نسبة العمالة غير الرسمية إلى العمالة الإجمالية، بحسب (أ) الذكور؛ (ب) الإناث	المصدر: التعداد العام للمؤسسات، الوكالة الوطنية للإحصاءات والديمغرافيا	النتائج 1-1 - بيئة مؤاتية وغير إقصائية لريادة الأعمال الخاصة تشمل المغتربين، لإيجاد وظائف لائقة ومستدامة وخضراء، ولا سيما للنساء والشباب والفئات المهمشة	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الوزارات القطاعية	التكاليف العادية: 6 145,28 تكاليف أخرى: 67 900
خط الأساس (2019): (أ) 89,2 في المائة، (ب) 91,9 في المائة الهدف: (أ) 75 في المائة، (ب) 77 في المائة	التواتر: كل خمس سنوات	المؤشر 1-1-1 - عدد الوظائف اللائقة والمستدامة والخضراء التي تم إنشاؤها لصالح (أ) النساء، (ب) الشباب، (ج) الفئات المهمشة، (د) السنغاليين العائدين	وكالة تنمية وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الهيئة التمثيلية العامة لتسريع مباشرة النساء والشباب للأعمال الحرة المجلس الوطني للتشاور والتعاون مع المناطق الريفية	
2-1 نسبة الغطاء الحرجي إلى الإقليم الوطني (كمساحة) خط الأساس (2020): 68,25 في المائة الهدف: 73 في المائة	المصدر: الوكالة الوطنية للإحصاءات والديمغرافيا	المؤشر 1-1-2 - عدد المبادرات المبتكرة المتعلقة بالتمويل والإنتاج والتحويل والتسويق التي يُهدف بها إلى إيجاد فرص عمل والتي دخلت طور التشغيل	المجلس الوطني للتشاور والتعاون مع المناطق الريفية الجمارك	
	التواتر: سنوي	خط الأساس (2022): (أ) 344؛ (ب) 12 927؛ (ج) 100؛ (د) 200		
		خط الأساس (2022): 0		

3-1 المعدل الوطني لإعادة تدوير النفايات البلاستيكية	المصدر: تقييم الموارد الهدف: 5	منظومة الأمم المتحدة الإنمائية،
خط الأساس (2023): التواتر: كل خمس سنوات	المصدر: الوكالة الوطنية للإحصاءات والديمغرافيا	بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأغذية والزراعة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
الهدف: 30 في المائة	المؤشر 1-1-3 - عدد مبادرات التنمية المحلية التي يمولها سنغاليون في الشتات	الاتحاد الأوروبي
الجهة المسؤولة: وزارة البيئة والتنمية المستدامة والتحول الإيكولوجي	خط الأساس (2022): 0	مصرف التنمية الدولي بنك التنمية الأفريقي
المصدر: الشركة	المصدر: الوكالة الوطنية للإحصاءات والديمغرافيا، المنظمة الدولية للهجرة	القطاع الخاص
الوطنية لإدارة النفايات، ووزارة البيئة والتنمية المستدامة والتحول الإيكولوجي، وتقارير الوكالة الوطنية للإحصاءات والديمغرافيا	المؤشر 1-1-4 - (أ) وجود استراتيجية وطنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، (ب) دخول هذه الاستراتيجية طور التشغيل	السلطات المحلية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة النساء الشباب السنغاليون المغتربون مكتب الرصد التشغيلي، خطة السنغال الناشئة
الهدف: (أ) نعم؛ (ب) نعم؛ لا	خط الأساس (2022): (أ) نعم؛ (ب) لا	
الهدف: (أ) نعم؛ (ب) نعم؛	الهدف: (أ) نعم؛ (ب) نعم؛	
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون	المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون	
التواتر: سنوي	التواتر: سنوي	
الجهة المسؤولة: الشركة الوطنية لإدارة النفايات	النتائج 1-2 - تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة النوعية والحماية الاجتماعية الجيدة النوعية لدعم القدرات الإنتاجية لأضعف الفئات	
	المؤشر 1-2-1 - عدد الأشخاص الذين يحصلون على الخدمات الأساسية (أ) من الإناث (ب) من الذكور (ج) من الشباب (د) من المهاجرين	
	خط الأساس (2022): (أ) 980؛ (ب) 0؛ (ج) 640؛ (د) 0	
	الهدف: (أ) 20 000؛ (ب) 10 000؛ (ج) 25 000؛ (د) 1 000	

المصدر: وزارة التنمية المجتمعية والتضامن الوطني والعدالة الاجتماعية والإقليمية
التواتر: سنوي

المؤشر 1-2-2 - عدد الأفراد المشمولين بخطة حماية اجتماعية
خط الأساس (2020): 316 914
الهدف: 815 616

المصدر: الاستعراض السنوي المشترك لعام 2021
التواتر: سنوي

المؤشر 1-2-3 - عدد المرافق الصحية المجهزة بأنظمة الطاقة المتجددة
خط الأساس (2022): 189
الهدف: 289

المصدر: الوكالة الوطنية لمصادر الطاقة المتجددة
التواتر: سنوي

المؤشر 1-2-4 - عدد الأسر المعيشية المستفيدة من الطاقة النظيفة والميسورة
التكلفة والمستدامة
خط الأساس (2022): 290
الهدف: 15 000

المصدر: وزارة الطاقة
التواتر: سنوي

النتيجة 1-3 - حماية الموارد الطبيعية وإدارتها لتحسين الاستدامة البيئية وسبل
العيش.

المؤشر 1-3-1 - عدد البلديات التي لديها آلية لإدارة النفايات البلاستيكية

خط الأساس (2023): 0

الهدف: 5

المصدر: وزارة البيئة والتنمية المستدامة والتحول الإيكولوجي

التواتر: سنوي

المؤشر 1-3-2 - عدد النساء والرجال الذين يستفيدون مباشرة من مبادرات حماية

الطبيعة وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد

خط الأساس (2022): 1 873

الهدف: 41 873

المصدر: وزارة البيئة والتنمية المستدامة والتحول الإيكولوجي

التواتر: سنوي

المؤشر 1-3-3 - مساحة المناطق المحمية البرية والبحرية المنشأة أو الخاضعة

لممارسات الإدارة المحسنة (بالهكتار)

خط الأساس (2021): 159 000 (2,8 في المائة للمساحات البحرية)

الهدف: 167 000 (5 في المائة للمساحات البحرية)

المصدر: وزارة البيئة والتنمية المستدامة والتحول الإيكولوجي

التواتر: كل سنة

النتائج 1-4 - تنفيذ تدابير التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث للحد

من تعرض المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية للتأثر الشديد

المؤشر 1-4-1 - مستوى تنفيذ تدابير الإنذار المبكر والتأهب لإدارة آثار الكوارث

وغيرها من الصدمات (0 = غير موجودة، 1 = بدأ العمل، 2 = قيد التنفيذ،

3 = على وشك الانتهاء، 4 = موجودة)

خط الأساس (2022): 2

الهدف: 4

المصدر: وزارة الداخلية

التواتر: سنوي

المؤشر 1-4-2 - عدد مشاريع خطة التكيف الوطنية المدرجة في الميزانيات القطاعية

خط الأساس (2022): 1

الهدف: 10

المصدر: وزارة المالية

التواتر: سنوي

المؤشر 1-4-3 - الدرجة التي بلغها البلد على صعيد وضع التدابير السياسية لتمكين تحسين و/أو تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس (0 = غير موجودة، 1 = بدأ العمل، 2 = قيد التنفيذ، 3 = على وشك الانتهاء، 4 = موجودة)

خط الأساس (2022): 3

الهدف: 4

المصدر: وزارة البيئة والتنمية المستدامة والتحول الإيكولوجي

التواتر: سنوي

الأولوية أو الهدف الوطني: الحوكمة والمؤسسات والسلام والأمن - الأهداف 16 و 5 و 10 و 11 و 17 من أهداف التنمية المستدامة

النتيجة رقم 2 من نتائج إطار التعاون التي يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور في تحقيقها: بحلول عام 2028، تكون السياسات العامة الشاملة للجميع والشفافة قد زادت من قدرة الناس على الصمود ومن إمكانات حصولهم على الموارد الطبيعية والخدمات العامة بطريقة منصفة.

نتائج الخطة الاستراتيجية ذات الصلة: 2 - عدم ترك أحد خلف الركب، مع التركيز على المساواة في الحصول على الفرص واتباع نهج قائم على الحقوق إزاء الفاعلية البشرية والتنمية البشرية

المؤشر (المؤشرات)، وخط (خطوط) الأساس، والهدف (الأهداف) في نتيجة إطار التعاون	مصدر البيانات، وتواتر جمع البيانات، والمسؤوليات	النواتج الإرشادية للبرنامج القطري	الشركاء الرئيسيون/الشراكات/الأطر	التكلفة المقدرة للنتيجة (بآلاف الدولارات)
1-2 نسبة السكان الراضين عن جودة الخدمات والعمليات السياسية (الانتخابات)	المصدر: تقرير شبكة أوروباروميتر التواتر: سنوي	النتائج 1-2 - تمكين المؤسسات العامة على المستويين المركزي والمحلي من التخطيط وتعبئة الموارد وتنفيذ سياسات التنمية المتكاملة ورصدها وتقييمها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون والوزارات القطاعية	التكاليف العادية: 5 692,47
خط الأساس (2023): لا ينطبق الهدف: 65 في المائة	الجهة المسؤولة: شبكة أوروباروميتر	المؤشر 1-1-2 - عدد مشاريع التنمية الرئيسية المستمدة من خطة التنمية الوطنية التي تم تنظيمها وبلورتها وتمويلها	شركة السنغال الرقمية (.SENUM S.A)	تكاليف أخرى: 20 000
2-2 نسبة السجناء الجارية محاكمتهم إلى مجموع تعداد السجناء	المصدر: RAC Justice التواتر: سنوي	خط الأساس (2022): 17 (مكتب الرصد العملياتي 5؛ الإدارة العامة للتخطيط والسياسات الاقتصادية 12) الهدف: 32	البرنامج الطارئ لتحديث المحاور والأقاليم الحدودية	
خط الأساس (2021): 45,59 في المائة الهدف: 35 في المائة	الجهة المسؤولة: وزارة العدل	المصدر: مكتب الرصد العملياتي/خطة السنغال الناشئة التواتر: سنوي	الإدارة العامة للتخطيط والسياسات الاقتصادية	

3-2 دليل ابراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا	المصدر: تقرير دليل ابراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا	المؤشر 2-1-2 - مبلغ (بدولارات الولايات المتحدة) التمويل (أ) العام المنظمات غير الحكومية في أفريقيا
خط الأساس (2022):	خط الأساس (2022):	خط الأساس (2022): (أ) 4 000 000؛ (ب) 1 000 000
62,4 في المائة	التواتر: سنوي	الهدف: (أ) 10 000 000؛ (ب) 50 000 000
الهدف: 65 في المائة	الجهة المسؤولة: مؤسسة مو ابراهيم	المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون
4-2 مؤشر مدركات الفساد	التواتر: سنوي	الهدف: سنوي
خط الأساس (2022): 43	المصدر: transparency.org/countries/senegal	المؤشر 3-1-2 - وجود استراتيجية تنفيذية للخروج من فئة أقل البلدان نموا
الهدف: 30	خط الأساس (2022): لا	خط الأساس (2022): لا
5-2 نسبة المقاعد التي يشغلها النساء في (أ) البرلمانات الوطنية؛ (ب) الحكومة المحلية	التواتر: سنوي	الهدف: نعم
خط الأساس (2022): (أ) 44,24 في المائة؛ (ب) 3,16 في المائة	المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون	المؤشر 4-1-2 - عدد الحكومات المحلية التي وضعت ونفذت خطة إنمائية المتحدة للمرأة، واليونيسكو
الهدف: (أ) 50 في المائة؛ (ب) 10 في المائة	التواتر: سنوي	خط الأساس (2022): 15
6-2 مستوى إمكانية اللجوء إلى العدالة، مقبلاً بدرجة مؤشر العدالة	الجهة المسؤولة: الإدارة العامة للانتخابات، اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات	الهدف: 45
خط الأساس (2022): 35	المصدر: تقارير مشروع العدالة العالمية	المؤشر 5-1-2 - عدد الإجراءات الإدارية المرقمنة والمنفذة على الإنترنت التي في
الهدف: 50	التواتر: سنوي	خط الأساس (2022): 39
	الهدف: 70	

الجهة المسؤولة: المصدر: شركة SENUM S.A.

وزارة العدل التواتر: سنوي

النتائج 2-2 - تعزيز المؤسسات الوطنية والمحلية الخاضعة للمساءلة والمتسمة بالشفافية لتمكين الرقابة على العمل العام، بما في ذلك الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

المؤشر 1-2-2 - النسبة المئوية لتنفيذ خطط عمل مكافحة الفساد في القطاع الاستخراجي

خط الأساس (2022): 0 في المائة

الهدف: 100 في المائة

المصدر: مداونات السلطات المحلية

التواتر: سنوي

المؤشر 2-2-2 - عدد النصوص والتدابير الجديدة المعتمدة لتعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في إدارة الموارد الاستخراجية.

خط الأساس (2022): 0

الهدف: 10

المصدر: تقرير الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

التواتر: سنوي

النتائج 3-2 - النهوض بقيادة النساء والشباب والفئات السكانية الضعيفة ومشاركتهم من خلال تنفيذ التدابير الإيجابية، وتعزيز المؤسسات والمجتمع المدني، والحد من الحواجز الهيكلية، من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب (يسبل منها العمل التطوعي)

المؤشر 2-3-1 - نسبة آليات إشراك المواطنين التي تضم ما لا يقل عن 30 في المائة من النساء والشباب من بين آليات إشراك المواطنين الموجودة على المستوى المحلي

خط الأساس (2022): يؤكّد لاحقاً

الهدف: 70 في المائة

المصدر: وكالة التنمية الإقليمية

التواتر: سنوي

المؤشر 2-3-2 - الدرجة التي بلغها البلد على صعيد وضع تدابير للنهوض بما يلي: القيادة والمشاركة المتكافئة لكل من (أ) النساء (ب) والشباب في اتخاذ القرار في المؤسسات العامة والمناصب الانتخابية، بما في ذلك البرلمانات والقضاء والقطاع الخاص وإدارة الموارد الطبيعية

خط الأساس (2022): (أ) 1؛ (ب) 0

الهدف: (أ) 2؛ (ب) 1

المصدر: وزارة شؤون المرأة والأسرة والشؤون الجنسانية

التواتر: سنوي

المؤشر 2-3-3 - عدد المتطوعين الشباب المشاركين في تنفيذ إجراءات التنمية ورصدها على المستوى المحلي

خط الأساس (2023): 12

الهدف: 50

المصدر: جهة تنسيق برنامج متطوعي الأمم المتحدة

التواتر: سنوي

النتيجة 2-4 - تعزيز القدرات على منع نشوب النزاعات وحفظ السلام لتحسين التماسك الاجتماعي وإدامة السلام في المناطق الحدودية.

المؤشر 2-4-1 - عدد المنظمات الوطنية والأهلية ذات القدرة على الحوار وبناء توافق الآراء؛ والتماسك الاجتماعي؛ ومنع نشوب النزاعات وإدامة السلام

خط الأساس (2022): 50

الهدف: 100

المصدر: منصة "Ettu-Jamm" (منتدى السلام)

التواتر: سنوي